Document: EB 2013/110/R.16/Rev.2
Agenda: 10(a)(ii)
Date: 13 January 2014
Distribution: Public
Original: French

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية مالي من أجل

مشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Philippe Rémy
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2629 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.remy@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 1

ثانيا- وصف المشروع **2**

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 2

باء- الهدف الإنمائي للمشروع 3

جيم- المكونات/النتائج 3

ثالثا- تنفيذ المشروع **4**

ألف- النهج 4

باء- الإطار التنظيمي 4

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 4

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 5

هاء- الإشراف 6

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **6**

ألف- تكاليف المشروع 6

باء- تمويل المشروع 7

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 7

دال- الاستدامة 8

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 8

خامسا- الاعتبارات المؤسسية **9**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 9

باء- المواءمة والتنسيق 9

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 10

دال- الانخراط في السياسات 10

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **10**

سابعا– التوصية **11**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 12

الذيل

الإطار المنطقي 1

خريطة منطقة المشروع

جمهورية مالي

مشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال

تقرير رئيس الصندوق

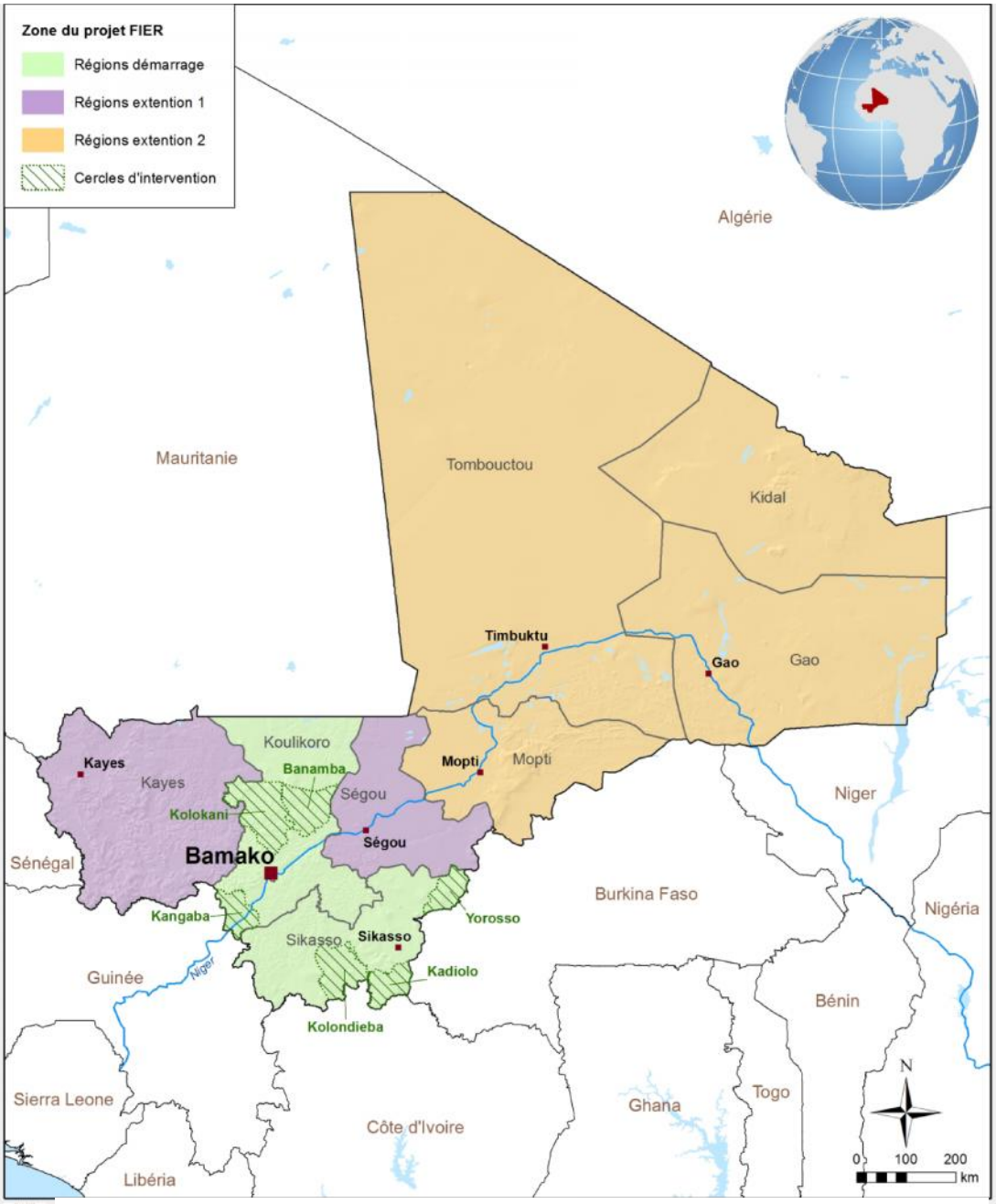

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية مالي

مشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض/المتلقي:	جمهورية مالي
الوكالة المنفذة:	وزارة التوظيف والتدريب المهني
التكلفة الكلية للمشروع:	52.1 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	10.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 16.6 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة منحة الصندوق:	10.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 16.6 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
مساهمة المقترض/المتلقي:	4.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4 مليون دولار أمريكي
المساهمة المقدمة من مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية:	8.5 مليون دولار أمريكي
مساهمة الأنظمة المالية اللامركزية:	2.4 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية مالي من أجل مشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال، على النحو الوارد في الفقرة 53.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية مالي من أجل مشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- بعد أن شهدت مالي عاما من الركود الاقتصادي في 2012، إذا بها تسجل من جديد اتجاها صعوديا في الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تتمكن مالي من إنعاش النمو في أعقاب الانتخابات الرئاسية الناجحة التي أجريت في أغسطس/آب الماضي، وذلك بفضل وجود إطار اقتصادي كلي صامد، وقوة أداء كل من القطاع الزراعي الرعوي وقطاع استخراج الذهب، واستئناف التعاون الدولي الذي أضفي عليه الطابع الرسمي في 15 مايو/أيار 2013 في مدينة بروكسل في المؤتمر المعني بالعمل معا من أجل التجديد في مالي.

2- يؤثر الفقر على حياة معظم سكان الريف. ولا يزال معدل الفقر بالمقياس النقدي في المناطق الريفية (البالغ 53 في المائة) أعلى من المتوسط الوطني (البالغ 43 في المائة). وفي عام 2010، بلغ نصيب الأسر العاملة في المزارع 81 في المائة من السكان الفقراء في مالي وهو ما يناهز 62 في المائة من مجموع السكان. ويشكل الفقر قيودا على التوقعات المستقبلية للشباب من السكان في سياق النمو السكاني القوي.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

3- إزاء خلفية الأزمة الاجتماعية السياسية التي اندلعت في مارس/آذار 2012، تأخر إعداد برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2012-2017. وقد اتخذت حكومة مالي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هذا القرار بصورة مشتركة وأعدا مذكرة بشأن عملية الإدارة مؤقتا. وتشمل تلك المذكرة إعداد مشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال لعام 2013 (ويعني اختصار اسم المشروع باللغة الفرنسية، وهو FIER، "فخور"). وكان من المقرر أن يبدأ المشروع في عام 2014 بمجمل ميزانية

قدرها 33.2 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يمثل كل الموارد المخصصة لجمهورية مالي من قبل الصندوق لدورة التمويل للفترة 2013–2015.

4- يدخل سوق العمل كل عام في مالي حوالي 000 180 من شباب الريف. ونظرا للصعوبة الشديدة في الحصول على عمل في المناطق الريفية، يغادر الشباب بحثا عن الفرص إما في المدن أو في الخارج. غير أن فرص الحصول على عمل كريم في المراكز الحضرية نادرة، ولا يستطيع القطاع غير الرسمي أن يوفر ما يتجاوز سبل العيش غير المضمونة.

5- لا تزال الزراعة أحد المحركات الرئيسية لاقتصاد جمهورية مالي. ولذلك تعتبر التنمية الزراعية على قدر بالغ من الأهمية من أجل تخفيف حدة الفقر وكفالة الأمن الغذائي للسكان الذين يشهدون نموا مستمرا، وذلك في سياق يزداد فيه باستمرار تأثير تغير المناخ. وتوجد المصادر الحيوية لخلق الوظائف في سلاسل القيمة الزراعية وما يرتبط بها من أنشطة اقتصادية.

6- في مقدور الشباب الريفي أن يضطلع بدور قيادي في تحديث قطاع الزراعة في مالي وتحسين أدائه. ومما يؤسف له أن عرض التدريب الريفي في وضعه الراهن لا يتوافق مع الاحتياجات من الموارد البشرية. وحتى عندما يتوفر التدريب الملائم، فإن المتدربين يواجهون مشكلات في الوصول إلى التمويل الذي يحتاجونه من أجل الانضمام إلى الحياة العامة الاقتصادية. ولا يوجد دعم يذكر لبدء الأنشطة الاقتصادية. وفضلا على ذلك، فإن الإجراءات النادرة التي تستهدف الشباب مباشرة، وعلى وجه التحديد في دعم مشروعات الأعمال البادئة، لا تشمل بوجه عام من يعيشون في المناطق الريفية

ثانيا– وصف المشروع

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

7- سوف يغطي هذا المشروع البلد بكامله، وهو يطبق نهجا متدرجا حتى يتسنى اختبار استراتيجية المشروع في إقليمين (هما كوليكورو وسيكاسو) لمدة 18 شهرا. ومتى تأكدت الاستراتيجية، سوف يضاف إقليمان آخران (هما سيغو وكاي). وفي أعقاب استعراض منتصف المدة، سيتم توسيع المشروع كي يشمل موبتي والأقاليم الشمالية. وقد يجري بناء على طلب الحكومة تعديل عملية التوسع في المشروع.

8- يولي الاستهداف أولوية للشباب، وهو في ذلك يميز بين شريحتين عمريتين من 15 إلى 17 سنة ومن 18 إلى 40 سنة الذين يفتقرون إلى المهارات التقنية والإدارية والوصول إلى التمويل بما يمكّن من الاضطلاع بأنشطة جديدة مولدة للدخل. وسوف يمكّن الدعم المقدم من المشروع الشباب من إيجاد مواقع عمل آمنة في الأماكن التي يقطنون فيها، وذلك في أوضاع اجتماعية اقتصادية كريمة. وسوف يولي المشروع اهتماما خاصا لاستهداف الشابات.

9- سوف تستفيد منظمات المنتجين من الدعم المحدد الذي يقدم استجابة للحاجة إلى أخذ الشباب في الحسبان بشكل أفضل من قبل من هم أكبر سنا ومن قبل شركائهم المحتملين في سلاسل القيمة الزراعية. وقد انخرطت منظمات المنتجين انخراطا وثيقا في صياغة المشروع، وسوف يكون لها ممثلون، باعتبارها من

الأطراف أصحاب المصلحة، في لجنة التوجيه كما أنها ستشارك في الإشراف على المشروع. وإضافة إلى ذلك، سوف تكلف تلك المنظمات بمهام في عدد من أنشطة التيسير والتدريب.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

10- يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تيسير وصول الشباب الريفي إلى فرص التوظيف وإلى وظائف جذابة مجزية في الزراعة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها. ونتيجة لذلك، سيصبح الشباب أطرافا فاعلة في سلاسل القيمة الزراعية الحديثة التي تستجيب لطلب الأسواق وتتسم بالصمود أمام تغير المناخ. وبعد فترة التنفيذ البالغة ثماني سنوات، يتوقع أن يكون المشروع قد حقق الأثر التالي: استفادة 000 100 من الشباب الريفي من حدث واحد على الأقل في مجال التدريب المهني (منهم 000 70 في منطقة المشروع، و000 30 في الخارج)؛ وتوفير الدعم من المشروع لنسبة 65 في المائة من الأنشطة المولدة للدخل والمشروعات الصغرى الريفية بصورة توفر لها مقومات الاستمرار بعد ثلاث سنوات؛ وحصول 000 32 من شباب الريف على دخل إضافي قدره 750 دولارا أمريكيا للفرد سنويا من الأنشطة المولدة للدخل و1700 دولار أمريكي للفرد سنويا من المشروعات الصغرى الريفية؛ وحصول 5000 من شباب الريف على وظائف برواتب في مشروع من المشروعات الريفية.

جيم- المكونات/النتائج

11- سوف يتمثل هيكل المشروع في مكونين تقنيين اثنين ومكون ثالث يختص بتنسيق المشروع وإدارته.

(أ) المكون 1: الهدف من هذا المكون هو تحسين آليات التدريب الإقليمي استجابة للطلب من الشباب، وذلك استنادا إلى توقعات سوق العمل وتوقعات خلق فرص العمل المحتملة.

- المكون الفرعي 1-1: يشمل الدعم المؤسسي خمسة أنواع من الأنشطة هي كما يلي: إقامة التسهيلات في مواقع قريبة من أجل مساعدة الشباب على صياغة الطلب؛ وإنشاء مراكز إقليمية للموارد البشرية لتحقيق التوافق بين عرض التدريب والطلب عليه؛ وتحسين تمثيل الشباب؛ ودعم الفروع الوطنية والإقليمية لوزارة التوظيف والتدريب المهني؛ ودعم المجالس الإقليمية في أداء صلاحياتها المفوضة إليها في مجال التدريب المهني.
- المكون الفرعي 1-2: وهو تقوية عرض التدريب، يشمل ثلاثة أنواع من الأنشطة هي كما يلي: (1) وصول الشباب إلى تأهيل ما قبل التلمذة المهنية (في منازل الأسر الريفية: 5400؛ وفي تدريب المدربين: 000 12؛ وفي التدريب المزدوج: 2000)؛ (2) محو الأمية (3000) ومرحلة تدريب ما بعد محو الأمية (1200)؛ (3) تقوية آليات مهنية وتقنية مختارة (مراكز التدريب المهني ووحدات التدريب المتنقلة).

(ب) المكون 2: الهدف من هذا المكون هو الترويج للمبادرات الاقتصادية التي يقدمها الشباب الريفي في مجال سلاسل القيمة الزراعية والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، وذلك من أجل تمكينهم من تحقيق الوصول المستدام إلى التوظيف المهني.

- المكون الفرعي 2-1، وهو بناء القدرات، يدعو إلى إرساء الدعم لمشروعات الشباب وإضفاء الطابع المتخصص عليها، ودعم الابتكار وإمكانية التسويق، وتعزيز عرض الخدمات المالية في المناطق الريفية.
- المكون الفرعي 2-2، وهو دعم المبادرات الاقتصادية التي يقدمها الشباب الريفي، يدعو إلى بناء القدرات بين الشباب الريفي من أجل التغلب على الحواجز التقنية والمالية أمام بدء مبادراتهم الاقتصادية الذاتية وتنفيذها (500 11 نشاط مولد للدخل؛ و4000 مشروع صغري ريفي؛ و50 مجموعة مصالح اقتصادية) عن طريق تقديم الدعم المطلوب وفق المكون الفرعي 2-1، وذلك على مراحل ثلاث كما يلي: (1) تحديد أصحاب المبادرات واحتياجاتهم من الدعم؛ (2) صياغة مشروع الدعم؛ (3) تنفيذ مشروع الدعم.

(ج) المكون 3: التنسيق والإدارة: سيغطي هذا المكون إدارة المشروع ورصده وتقييمه، وسوف يمكن المشروع من تنسيق التشاور بشأن السياسات مع الشركاء الفنيين والماليين الآخرين.

ثالثا- تنفيذ المشروع

ألف- النهج

12- سوف يلبي المشروع الطلب المعني وفق نهج التعاقد الخارجي الذي يتمثل في الاستعانة بالموردين من خارج الدولة من أجل تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة، سواء لأغراض التدريب للتوظيف أو لدعم ريادة الأعمال الريفية. أما المبادئ الأخرى التي يستند إليها هذا النهج فتتمثل فيما يلي: (1) صياغة الطلب بشكل مشترك، وهو ما يعني ضمنا تكيف عرض الخدمات مع الطلب عليها؛ (2) إضفاء الطابع المتخصص على التدخلات التي تتميز بمشاركة أكبر من قبل المتخصصين في تنسيق التدريب وترتيبات الاستشارات؛ (3) استدامة الأنشطة المقترحة من أجل تقليص إمكانية التراجع بعد إغلاق المشروع.

باء- الإطار التنظيمي

13- سوف تكون الجهة المسؤولة عن المشروع هي وزارة التوظيف والتدريب المهني، والتي ستوفر عملية إدارة المشروع في مدينة باماكو.

14- سوف تنشأ لجنة وطنية للتوجيه بقرار من الوكالة القائدة للمشروع. وسوف يرأس تلك اللجنة الأمين العام لوزارة التوظيف والتدريب المهني. وفي كل إقليم يشهد تدخلات المشروع ستنشأ وحدة تنسيق إقليمية داخل مجلس الإقليم، وسوف يتم تكليف وحدة تنسيق إقليمية يرأسها رئيس الإقليم بمهام توجيه المشروع.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

15- **التخطيط:** سيجري تنفيذ هذا المشروع استنادا إلى خطة العمل والميزانية السنوية التي تستعرضها لجنة التوجيه الوطنية وتعتمدها، ثم توافق عليها وزارة التوظيف والتدريب المهني وترسل إلى الصندوق للحصول على عدم الممانعة.

16- **الرصد والتقييم:** سوف يستند تصميم نظام الرصد والتقييم إلى ما يلي: (1) مسوح خط الأساس الاجتماعية الاقتصادية المقرر إجراؤها في المناطق المستهدفة اعتبارا من بدء المشروع. وسوف تستند تلك المسوح إلى نظام إدارة النتائج والأثر الموضوع من قبل الصندوق وإلى التشخيص التشاركي في القرى المستهدفة؛ (2) تعزيز القدرات في مجال الرصد والتقييم لدى موظفي المشروع ووزارة التوظيف والتدريب المهني ومنظمات المنتجين؛ (3) مشاركة المستفيدين في تقييم نتائج مختلف الأنشطة؛ (4) المسوح والتحليلات المرجعية.

17- **إدارة المعرفة:** سوف تعقد حلقات تطبيقية بانتظام من أجل تبادل أفضل الممارسات والاستفادة منها، وذلك بهدف تحديد منهجيات التدخلات وتحسين اقتسام المعرفة.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

18- **الإدارة المالية:** حيث إن نظام الإدارة المالية لدى وزارة التوظيف والتدريب المهني لا يستوفي في الوقت الراهن متطلبات الصندوق، تقرر بالاتفاق مع السلطات إنشاء وحدة تنسيق وطنية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية تكون مسؤولة عن تنفيذ المشروع.

19- أجري تقدير لنظام الإدارة المالية من أجل التحقق من مدى امتثاله لمتطلبات الصندوق من حيث المخاطر الائتمانية. وسيجري تخفيف هذه المخاطر المصنفة في الفئة المتوسطة باستخدام مجموعة من التدابير التي يتم بموجبها توفير معلومات محددة بوتيرة منتظمة عن حالة التمويل. وتشمل هذه التدابير على وجه التحديد توظيف موظفين ماليين مؤهلين وتدريبهم، وإعداد تقارير مالية ربع سنوية وإجراء رصد مشترك منتظم لحسابات المشروع من قبل كل من كبير مسؤولي المشروع والصندوق وسلطات مالي، كل في سياق اختصاصه. وسوف يكون من بين الشروط المسبقة للصرف توظيف الموظفين الماليين وإعداد دليل الإجراءات.

20- **إعداد الميزانيات:** سوف تتولى وحدة التنسيق الوطنية إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية بالتعاون مع شركاء التنفيذ، ويقرها المنسق ويوافق عليها كل من لجنة التوجيه الوطنية والصندوق.

21- **تدفق الأموال:** سوف تتاح موارد هذا المشروع في حساب مصرفي معين. وسوف يفتح حساب مصرفي فرعي لكل وحدة تنسيق إقليمية – وسيتم ذلك في البداية في إقليمي كوليكورو وسيكاسو– وتجدد موارد هذه الحسابات المصرفية الفرعية من الحساب المصرفي المعين لتوجيهها للنفقات التي تتولى إدارتها وحدات التنسيق الإقليمية.

22- **التوريد:** سوف يخضع توريد السلع والأشغال المدنية وخدمات الاستشارات الممولة بموارد الصندوق للوائح السائدة في جمهورية مالي متى كانت متسقة مع أحكام المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

23- **الضوابط الداخلية ومراجعة الحسابات الداخلية والخارجية:** سوف تدرج أفضل الممارسات في مجال إجراءات الضوابط ضمن دليل الإجراءات الإدارية والمالية. وسيكون المنسق في وحدة التنسيق الوطنية مسؤولا عن الامتثال لذلك الدليل. وسوف يجري استعراض سنوي لحسابات المشروع وإدارته تقوم به مؤسسة مراجعة حسابات مستقلة معتمدة وسوف ترسل تقارير مراجعة الحسابات إلى الصندوق في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية المعنية. وسيجري استعراض التقارير المالية وتقارير الضوابط الداخلية أثناء

وجود بعثات الإشراف. وسوف يولى الاعتبار منذ بدء المشروع لتقوية تدابير الضوابط الداخلية عن طريق إشراك جهاز المراقب العام للأجهزة العمومية.

24- **التسيير**: تم إدراج إطار جيد للتسيير ضمن تقرير تصميم المشروع وملاحقه. والغرض من هذا الإطار هو كفالة شفافية المعلومات المتعلقة بالمسائل الاستئمانية، والمساءلة في استخدام الموارد وانخراط الأطراف صاحبة المصلحة في كل مرحلة من مراحل المشروع.

هاء- الإشراف

25- سيخضع المشروع لإشراف الصندوق المباشر، وسوف يوفد الصندوق بعثتي إشراف كل عام. وسوف يجري استعراض منتصف المدة بصورة مشتركة من قبل الصندوق والحكومة في نهاية السنة الرابعة.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

26- يغطي مجموع تكاليف المشروع، وهو 52.1 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 28.2 مليار فرنك أفريقي) فترة الثماني سنوات، بما في ذلك تصاعد الطوارئ السعرية (البالغة 2 في المائة من التكاليف الأساسية). ويبلغ مجموع التكاليف الاستثمارية 46.6 مليون دولار أمريكي، أو 89 في المائة من مجموع التكاليف. وتقدر التكاليف التشغيلية بمبلغ 5.6 مليون دولار أمريكي، أو 11 في المائة من مجموع التكاليف. ويقدر نصيب التمويل بالعملة الأجنبية بنسبة 11 في المائة، أو 5.6 مليون دولار أمريكي. ويبلغ نصيب الضرائب 6.3 في المائة من مجموع التكاليف (3.3 مليون دولار أمريكي). ويقدر متوسط التكلفة للمستفيد الواحد بمبلغ 332 دولارا أمريكيا من الموارد المخصصة من الصندوق و521 دولارا أمريكيا من مجموع التكاليف.

الجدول 1

فئات النفقات بحسب مصدر التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

		الحكومة	الصندوق	المستفيدون	مساهمة مشروع تحسين الإنتاجية الزراعية	صندوق النقد الدولي	المجموع
		المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
أولا- التكاليف الاستثمارية							
ألف- التدريب							
1-	التدريب المزدوج وتدريب المدربين	-	9 795	465	-	-	10 260
2-	تدريب من قبل مقدمي الخدمات	1 943	6 567	2 283	-	-	10 793
المجموع الفرعي		1 943	16 362	2 748	-	-	21 053
باء- الحلقات التطبيقية		-	292	-	-	-	292
جيم- الدراسات		285	1 298	-	-	-	1 583
دال- المركبات		227	681	-	-	-	908
هاء- المعدات		263	790	-	-	-	1 053
واو- الهندسة المدنية/الريفية		1 216	1 273	-	-	-	2 488
زاي- الدعم		-0	6 836	1 209	8 465	2 419	18 930
حاء- المساعدة التقنية							
المساعدة التقنية الوطنية		40	183	-	-	-	224
المساعدة التقنية الدولية		-	9	-	-	-	9
المجموع الفرعي		40	192	-	-	-	232
مجموع التكاليف الاستثمارية		3 974	27 724	3 957	8 465	2 419	46 540
ثانيا- التكاليف التشغيلية							
ألف- الرواتب والتعويضات		-	5 065	-	-	-	5 065
باء- التشغيل والصيانة		96	438	-	-	-	534
مجموع التكاليف التشغيلية		96	5 503	-	-	-	5 599
مجموع تكاليف المشروع		4 070	33 227	3 957	8 465	2 419	52 139

باء- تمويل المشروع

27- يتولى الصندوق تقديم التمويل الرئيسي للمشروع، ويبلغ التمويل الذي يقدمه الصندوق 33.2 مليون دولار أمريكي، أو 63.7 في المائة من مجموع التكاليف المقدرة. وسوف يتم تقديم تمويل إضافي للمشروع كما يلي: (1) تمويل من الحكومة كطرف مقابل بمبلغ 4.1 مليون دولار أمريكي (7.8 في المائة من مجموع التكاليف)، وهو يغطي الضرائب والرسوم المرتبطة بالمشروع كجزء من الاستثمارات المخططة من أجل الترويج لمجموعات المصالح الاقتصادية التي تتولى صيانة المدقات الصحراوية الريفية وإعادة التشجير؛ (2) بالتوازي مع ما سبق، تقدر المساهمة التي سيقدمها مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية، عن طريق آلية ذلك المشروع التي أقيمت داخل الجمعية الدائمة لغرف الزراعة في مالي، بمبلغ 8.5 مليون دولار أمريكي (16.2 في المائة من مجموع تكاليف المشروع)، وهي تمثل مساهمة المشروع في تمويل الأنشطة المولدة للدخل والمشروعات الصغرى الريفية؛ (3) الدعم المالي الذي تقدمه الهيئات المالية اللامركزية في شكل ائتمان للمروجين من شباب الريف، وهو يبلغ 2.4 مليون دولار أمريكي (4.6 في المائة من مجموع تكاليف المشروع)؛ (4) مساهمات المستفيدين بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي (7.6 في المائة من مجموع التكاليف) بهدف تعزيز الدعم المقدم لبدء الأنشطة المولدة للدخل والمشروعات الصغرى الريفية.

28- جمهورية مالي مصنفة ضمن فئة اللون "الأصفر" وفق إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2013. وبناء على ذلك، سوف يقدم التمويل من الصندوق في شكل قرض نسبته 50 في المائة من التمويل و50 في المائة كمنحة.

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

29- تتمثل أبرز الآثار والفوائد الاقتصادية المتوقعة فيما يلي:

- تحقيق زيادة في دخل الشباب الريفي وتنويع هذا الدخل نتيجة للترويج للأنشطة المولدة للدخل والمشروعات الصغرى الريفية؛
- تحقيق خفض في تكاليف المعاملات، لأسباب أهمها تحسين وصول سكان الريف إلى الخدمات المالية؛
- تعزيز طاقات الادخار والاستثمار فيما بين المجموعات المستهدفة، ليس فقط عن طريق الترويج للأنشطة الرامية إلى إتاحة احتمالات الحصول على عمل أمام الشباب ولكن أيضا تطوير الخدمات المالية المكيفة حسب الاحتياجات في المناطق القريبة؛
- تعزيز وضع المرأة وتعزيز مشاركتها في التنمية المحلية، وعلى وجه التحديد في الفرص الرامية إلى بدء و/أو تنمية الأنشطة المولدة للدخل والمشروعات الصغرى الريفية.

30- توضح نتائج تحليل الجوانب الاقتصادية أن الاستثمارات النقدية الأولية اللازمة لتنفيذ مشروع اقتصادي للشباب تعتبر محدودة جدا ولا تسبب حواجز ملموسة أمام المجموعات المستهدفة. وسوف توجه استثمارات

بمقادير أكبر في شكل تدريب ومعدات صغيرة يجري الحصول عليها أساسا في إطار هذا المشروع، وذلك بمساهمة يقدمها المستفيدون في حال الأنشطة المولدة للدخل، ومشغلو مؤسسات الائتمان في حال المشروعات الصغرى الريفية.

31- يقدر معدل العائد الداخلي الاقتصادي للمشروع بما يبلغ 18.2 في المائة ويقدر صافي القيمة الحالية، عند تكلفة فرصة بديلة تبلغ 12 في المائة على رأس المال، بمبلغ 5 مليارات فرنك أفريقي (أي ما يعادل 10 ملايين دولار أمريكي تقريبا).

دال- الاستدامة

32- تمت مراعاة عنصر الاستدامة في تصميم كل الأنشطة المقرر تنفيذها في إطار هذا المشروع.

33- تتدرج أعمال التدريب المهني ضمن النظام الوطني وهي تساهم في تحقيق أهداف الإنعاش الجاري العمل على تحقيقها في سياق برنامج تطوير التدريب المهني.

34- سيتم قدر الإمكان تحقيق التكامل بين هذا المشروع وبين عملية التحول إلى اللامركزية الجارية الآن في جمهورية مالي، والتي تفوض صلاحيات التدريب المهني إلى الأقاليم. ومن الواضح أن هذا المشروع سيكون له أثر طويل الأجل عن طريق النقل التدريجي للمسؤوليات إلى الأجهزة الإقليمية.

35- الغرض من بناء قدرات منظمات المزارعين بوجه عام ومنظمات الشباب بوجه خاص هو تنمية كفاءات معينة من أجل تمكينها من طرح نهجها الذاتي الرامي إلى دعم انضمام الشباب الريفي إلى قوة العمل.

36- سيتم تحديد خدمات دعم تنظيم ريادة الأعمال وإضفاء الطابع التخصصي عليها من أجل توفير دعم كاف للمبادرات الاقتصادية التي يطرحها الشباب الريفي. وسوف تتلقى المشروعات التي تنشأ بهذه الطريقة دعما لفترة 18 شهرا من أجل الترويج لاستدامتها.

37- سيتم تيسير الوصول إلى التمويل، وذلك في إطار الشراكة مع المؤسسات المالية وتسهيلات التمويل القائمة بالفعل في الإقليم. وسوف يتم في هذا المشروع توسيع نطاق الآلية التي استحدثها مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية داخل الجمعية الدائمة لغرف الزراعة في مالي، كما أن هذا المشروع سيدعم استدامة تلك الآلية بعد إغلاق مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية. ويعتبر من ضمانات الاستدامة تكرار النهج الذي يدعمه برنامج التمويل الصغري الريفي بهدف الترويج لعرض طويل الأجل للخدمات المالية الريفية المتاحة أمام ذوي الدخل المنخفض من سكان الريف تتوفر له مقومات البقاء.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

38- تم تحديد مختلف مستويات المخاطر، وذلك جنبا إلى جنب مع ما يناظرها من تدابير التخفيف. وسوف تدار المخاطر السياسية عن طريق التوسيع التدريجي للمشروع، والذي سيبدأ في الأقاليم الجنوبية من جمهورية مالي. وسوف يتخذ قرار بشأن توسيع المشروع كي يشمل الأقاليم الشمالية بالاتفاق مع الحكومة بحسب تطور السياق. أما المخاطر المتعلقة بجوانب الضعف المؤسسية فسوف يجري تخفيفها بدعم محدد ضمن المكون 1 ومن خلال الانخراط الوثيق لكل الأطراف الفاعلة في تنفيذ المشروع. وسيتحقق تقليص مخاطر فشل مبادرات الشباب عن طريق الرصد الوثيق وبناء قدرات مقدمي المساعدة الاستشارية. ونظرا إلى

مجالات التدخلات المختارة، لا يتوقع للمشروع أن يحدث أي آثار بيئية او اجتماعية معاكسة، وتبعا لذلك فقد صنف ضمن الفئة "باء". وأما المخاطر المتعلقة بالمسائل الاستئمانية فيغطيها القسم دال من الجزء الثالث من هذا التقرير.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

39- يتماشى المشروع مع سياسات الصندوق، وعلى وجه الخصوص ما يلي: (1) سياسة الصندوق بشأن المشروعات الريفية، في كون المشروع يروج لنهج عام يتمثل في تيسير وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى خدمات الدعم التقني والمالي المحلية؛ (2) استراتيجية الصندوق بشأن تعميق الانخراط مع القطاع الخاص، في كون الشراكات التي يرسيها المشروع مع القطاع الخاص تمتثل لمبادئ التعاون المبينة في استراتيجية الصندوق، وأهمها المبادئ المتعلقة بمصالح أصحاب الحيازات الصغيرة واحتياجاتهم، والسعي إلى تحقيق الأثر المستدام وإلى تحديد دقيق لحقوق الشركاء ومسؤولياتهم.

40- وإضافة إلى ذلك، يتماشى المشروع تماشيا تاما مع سياسات الصندوق بشأن الاستهداف، والتمويل الريفي، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في كون المشروع يأخذ في الحسبان بشكل منهجي اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسوف يقدم المشروع العون للمرأة ومنظمات المرأة، وعلى وجه الخصوص اتحاد المرأة الريفية، في الضغط من أجل المناداة بتحقيق الوصول إلى الموارد والمعرفة. وسوف يضطلع المشروع ببناء القدرات فيما بين مختلف الشركاء في المشروع – أي المؤسسات اللامركزية، ومراكز التدريب، ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص- من أجل مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين.

باء- المواءمة والتنسيق

41- هذا المشروع متوائم تماما مع برنامج تطوير التدريب المهني للفترة 2012-2021 الذي تنفذه الآن وزارة التوظيف والتدريب المهني.

42- في سياق التحول إلى اللامركزية، قامت الحكومة بتفويض مسؤولية التعليم الثانوي العام والتدريب المهني إلى مجالس الأقاليم. ومن أجل المساهمة في عملية التحول إلى اللامركزية، سيتم إيواء وحدات التنسيق الإقليمية المكلفة بالمشروع في مقار مجالس الأقاليم وسوف تعمل تلك الوحدات بالتعاون مع الأفرقة الفنية التابعة لتلك المجالس من أجل مساعدتها على الوفاء بمهامها على نحو أفضل.

43- سوف يجري تنفيذ المشروع من خلال التعاون الوثيق مع البرامج الأخرى الجاري تنفيذها، والتي شاركت في صياغة تصميم المشروع. وسوف يشارك ممثلو تلك البرامج في أعمال اللجنة الاستشارية الإقليمية المعنية بهذا المشروع وسوف تتخذ القرارات المتعلقة بأنشطة المشروع بالتشاور معهم من أجل تحاشي التنافس في الميدان ومن أجل الترويج لجوانب التآزر.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

44- تهدف الابتكارات التي يقترحها المشروع إلى مساعدة الشباب على طرح مشروعاتهم الذاتية من أجل الانضمام إلى الحياة العامة الاقتصادية، وتجميعهم بحسب احتياجات التدريب على المسائل التقنية والإدارية والمالية. وسوف يجري رصد هذا النموذج رصدا وثيقا في أول إقليمين في منطقة المشروع قبل تكراره في الأقاليم الأخرى في جمهورية مالي استنادا إلى خصائص كل إقليم.

45- يستحدث المشروع أيضا ابتكارات في الجانب المؤسسي، وهي كما يلي: سوف تشهد وحدت التنسيق الإقليمية المقامة على مستوى مجالس الأقاليم التي يغطيها المشروع تعزيزا كبيرا لقدراتها التقنية من أجل تحسين عملية إدارة التدريب المهني على مستوى الأقاليم، وذلك بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية اللامركزية وممثلي المنتجين.

46- هناك ابتكار آخر في حال جمهورية مالي هو الدعم الذي سيقدم لمراكز الموارد البشرية المكلفة بالترويج للتوافق الأفضل بين عرض التدريب والطلب عليه على مستوى الأقاليم. وسيجري تجريب هذا النهج في إقليمين اثنين قبل تكراره في الأقاليم الأخرى في جمهورية مالي استنادا إلى النتائج الأولية المتحققة.

دال- الانخراط في السياسات

47- هذا المشروع، الذي سيتم إيواؤه في مقار وزارة التوظيف والتدريب المهني على المستوى الوطني وتشمله تلك الوزراة برعايتها، سيقوم أيضا بمهام تتمثل في المشاركة في المشاورات الوطنية بشأن التوظيف والإدماج. وسوف يوفر الدعم المؤسسي للإدارتين الوطنيتين المسؤوليتين عن الإدماج والتدريب المهني من أجل تنسيق تلك المشاورات. وضمن هذا الإطار، يمكن استخدام النتائج التي يحققها المشروع في مختلف الأقاليم لتوجيه الحوار بشأن السياسات، وذلك في إطار الشراكة مع مجالس الأقاليم والأجهزة اللامركزية.

48- وفضلا على ذلك، سوف ييسر المشروع مشاركة منظمات المنتجين في المشاورات بشأن التدريب والإدماج لصالح الشباب الريفي عن طريق بناء القدرات لدى كل من المنتدى الوطني، واتحاد الشباب الريفي، واتحاد المرأة الريفية.

49- وسوف تستخدم نتائج المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع في إقليمي سيكاسو وكوليكورو من أجل توجيه الحوار بشأن النهج التي يطورها المشروع وما إذا كان ينبغي إدراج تلك النهج في الاستراتيجية الوطنية بشأن التدريب المهني والإدماج.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

50- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية مالي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

51- وجمهورية مالي مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

52- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا- التوصية

53- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مالي قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته عشرة ملايين وثمانمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 800 10 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مالي منحة تعادل قيمتها عشرة ملايين وثمانمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 800 10 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié:

"Projet de Formation professionnelle, insertion et appui à l'entrepreneuriat des jeunes ruraux (FIER)"

(Négociations conclues le 15 novembre 2013)

Numéro du prêt: [introduire le numéro]

Numéro du don: [introduire le numéro]

Nom du projet: Projet de Formation professionnelle, insertion et appui à l'entrepreneuriat des jeunes ruraux ("FIER") ("le Projet")

La République du Mali ("l'Emprunteur")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

(désignés individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2) et les clauses particulières (annexe 3).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009 et leurs éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord sauf dispositions contraires. Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur un prêt et un don ("le financement"), que l'Emprunteur utilise aux fins de l'exécution du Projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

4. Le terme "Emprunteur" désigne également la République du Mali en tant que bénéficiaire du don.

Section B

1. A. Le montant du prêt est de dix millions huit cent mille droits de tirages spéciaux (10 800 000 DTS).
B. Le montant du don est de dix millions huit cent mille droits de tirages spéciaux (10 800 000 DTS).

2. Le prêt est accordé à des conditions particulièrement favorables, soit une commission de service de 0,75% l'an et un délai de remboursement de 40 ans dont un différé d'amortissement de 10 ans, à compter de la date d'approbation du Conseil d'administration du Fonds.

3. La monnaie de paiement au titre du service du prêt est l'Euro.

4. L'exercice financier débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.

5. L'Emprunteur rembourse le montant du principal du prêt en 60 versements semestriels égaux de 180 000 DTS, payables le 1er avril et le 1er octobre de chaque année, commençant le 1er avril 2024 et finissant le 1er octobre 2053.

6. Un compte désigné est ouvert par l'Emprunteur à Bamako dans un établissement bancaire acceptable pour le Fonds et deux sous comptes régionaux sont ouverts à Koulikoro et à Sikasso dans un premier temps et dans les autres régions de la zone du Projet ensuite.

7. Les fonds de contrepartie devant être fournis par l'Emprunteur s'élèvent à environ deux milliards deux cent millions de FCFA (2,2 milliards FCFA) pour la durée du Projet. Ce montant est destiné, d'une part, à assurer la prise en charge par l'Emprunteur des droits, impôts et taxes grevant les biens et services; et d'autre part, au co-financement des investissements prévus pour la promotion des chantiers-écoles.

8. Un compte destiné à recevoir la contrepartie du Gouvernement est ouvert par l'Emprunteur à Bamako dans un établissement bancaire acceptable pour le Fonds. Ce compte recevra les dépôts annuels correspondant aux taxes sur les petites dépenses et celles pour lesquelles le recours à la procédure d'exonération est impossible et, également, au montant du co-financement pour la promotion des chantiers-écoles. Le montant total de ces dépôts est évalué à la somme de 460 millions de FCFA pour la durée du Projet qui seront versés d'avance au début de chaque année fiscale sur ce compte, comme suit:

i) 60 millions de FCFA pour la première année
ii) 60 millions de FCFA pour la deuxième année
iii) 75 millions de FCFA pour la troisième année
iv) 75 millions de FCFA pour la quatrième année
v) 75 millions de FCFA pour la cinquième année
vi) 60 millions de FCFA pour la sixième année
vii) 40 millions de FCFA pour la septième année
viii) 15 millions de FCFA pour la huitième année

Le Projet sera inscrit au Budget spécial d'investissement (BSI).

Section C

1. Le Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle (MEFP) en sa qualité d'Agent principal du projet assume l'entière responsabilité de l'exécution du Projet.

2. La date d'achèvement du Projet est fixée au huitième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du prêt et du don et la supervision du Projet.

Section E

1. Le présent accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur.

2. Les éléments ci-dessous constituent des conditions préalables aux décaissements. Celles-ci s'ajoutent à la condition prévue à la Section 4.02 b) des Conditions générales:

a) Le Comité national de pilotage (CNP) et l'Unité de coordination nationale (UCN) ont été créés par l'Agent principal du projet.

b) Les Comités régionaux de concertation (CRC) ont été créés par l'Agent principal du projet.

c) Le coordinateur national, l'expert en promotion de l'emploi des jeunes ruraux, l'expert en formation professionnelle, le responsable du suivi-évaluation, le responsable administratif et financier, le comptable, les deux coordinateurs régionaux (un pour chaque région) et les deux comptables régionaux (un pour chaque région) ont été recrutés.

d) Le Manuel des procédures administratives et financières a été approuvé par le Fonds.

e) Les fonds de contrepartie du Gouvernement correspondant à la première année du Projet et mentionnés au paragraphe 8, Section B du présent accord, ont été déposés.

3. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur:

Ministre de l'économie et des finances
de la République du Mali
Ministère de l'économie et des finances
Hamdallaye ACI 2000
BP 234
Bamako, Mali

Pour le FIDA:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord, en date du [introduire date], a été établi en langue française en six (6) exemplaires originaux, trois (3) pour le Fonds et trois (3) pour l'Emprunteur.

REPUBLIQUE DU MALI

_____
[Introduire le nom du représentant autorisé]
[Introduire son titre]

FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Kanayo F. Nwanze
Président

Annexe 1

Description du Projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Projet

1. *Zones du projet.* Le Projet interviendra progressivement dans les huit régions du Mali en trois étapes: i) démarrage dans les régions de Koulikoro et Sikasso; ii) consolidation par extension sur deux nouvelles régions Kayes et Ségou, sous réserve de modification en fonction des priorités; et iii) extension vers le reste des régions de Mopti, Tombouctou, Gao et Kidal suivant les conclusions de l'évaluation à mi-parcours.

2. *Populations cibles.* Le Projet distingue deux catégories de jeunes ruraux: i) les pré-adultes de 15-17 ans pour lesquels des dispositifs de formation préprofessionnelle adaptés sont prévus, afin de les préparer à l'insertion et à l'exercice durable d'une activité économique de leur choix lorsqu'ils auront atteint la maturité requise; ii) les jeunes âgés d'au moins 18 ans répondant à des profils ou trajectoires différents et qui seront appuyés dans leur choix soit pour initier une activité génératrice de revenus (AGR) ou promouvoir une micro entreprise rurale (MER). La population cible du Projet est estimée à 100 000 jeunes ruraux dont 50 pourcent de jeunes filles à raison d'une moyenne de 50 par village ciblé.

3. *Finalité.* Le Projet a pour finalité de contribuer à la réduction de la pauvreté en milieu rural dans les zones d'interventions du Projet.

4. *Objectif de développement.* L'objectif de développement du Projet est de faciliter l'accès des jeunes ruraux aux opportunités d'insertion et d'emplois attractifs et rentables dans l'agriculture et les activités économiques connexes.

5. *Composantes.* Le Projet est structuré autour des composantes et sous-composantes suivantes.

Composante 1 – Capacités institutionnelles et renforcement de l'offre de formation

L'objectif de cette composante est de faciliter l'accès des jeunes ruraux à des qualifications pour faciliter leur insertion professionnelle. À cet effet, et dans un objectif de durabilité, la composante facilitera le renforcement du dispositif de formation préprofessionnelle et professionnelle au niveau régional. Ce dispositif sera apte à répondre aux demandes des jeunes en cohérence avec le marché de l'emploi et à moderniser le secteur agricole malien. Les dispositifs existants d'offre de formation (centres de formations, unités mobiles de formation, centres d'alphabétisation, etc.) seront recensés et les plus performants seront appuyés pour améliorer l'adéquation avec la demande de formation. La composante s'articule autour de deux sous-composantes:

Sous-composante 1.1. Appui institutionnel

La sous-composante est organisée en cinq volets d'activités:

i) facilitation de proximité; ii) les centres de ressources; iii) appui aux organisations représentatives de jeunes ruraux; iv) appui aux directions nationales et régionales du MEFP; et v) appui aux conseils régionaux.

Sous-composante 1.2. Renforcement de l'offre de formation

Les activités à mener dans le cadre de la sous-composante sont les suivantes:

i) accès aux dispositifs préprofessionnels; ii) alphabétisation et post alphabétisation; et iii) renforcement des dispositifs professionnels et techniques (centres de formation professionnels et unités mobiles de formation).

Composante 2 – Insertion et appui aux initiatives des jeunes ruraux

L'objectif de la composante est d'appuyer les initiatives économiques des jeunes ruraux dans la production agricole et ses activités connexes afin de leur permettre de s'insérer dans la vie professionnelle de façon durable. Les activités de cette composante s'organisent au sein de deux sous-composantes:

Sous-composante 2.1. Renforcement des capacités

La sous-composante prévoit i) la mise en place et la professionnalisation de dispositifs d'appui-conseil pour l'accompagnement des jeunes par le biais de prestataires privés ou d'Organisations non gouvernementales (ONG) qui fonctionnent déjà dans les cercles d'intervention du FIER et dont les compétences seront renforcées pour augmenter leur efficacité et leur viabilité; ii) le soutien à l'innovation et à la commercialisation; et iii) le renforcement des services financiers ruraux.

Sous-composante 2.2. Appui aux initiatives économiques des jeunes ruraux

La sous-composante renforcera les capacités des jeunes ruraux dans le montage de leurs projets et contribuera à lever les contraintes techniques et financières qui freinent l'émergence et le développement de leurs initiatives à travers la mise en œuvre d'un dispositif d'appui en trois étapes: i) appui à la formulation de projets pertinents; ii) préparation à la mise en œuvre des projets par un accès à une formation adaptée et à des financements; et iii) accompagnement de la mise en œuvre des projets sur 18 mois.

Composante 3 – Coordination et gestion

La composante contribue à l'harmonisation des interventions en appui à la formation-insertion des jeunes et au développement de l'entrepreneuriat rural et au dialogue politique en concertation avec les autres partenaires techniques et financiers. La coordination et la gestion du Projet sera assurée par une UCN à laquelle le Gouvernement accordera l'autonomie de gestion et dans chaque région d'intervention par une Unité de coordination régionale (UCR), sous la coordination de l'UCN.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. ORGANISATION ET GESTION DU PROJET

1. Agent principal du projet

Le Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle (MEFP), en sa qualité d'Agent principal du projet, assume l'entière responsabilité de l'exécution du Projet.

2. Comité national de pilotage

2.1. *Établissement.* Un Comité national de pilotage (CNP) sera créé par l'Agent principal du projet.

2.2. *Responsabilités.* Le CNP aura pour responsabilité globale de vérifier l'état d'avancement du Projet et de veiller à l'atteinte de ses objectifs et au respect de sa stratégie d'intervention. Le CNP approuvera les Programmes de travail et budget annuels (PTBA); les rapports annuels d'exécution; examinera et validera les rapports d'audit; vérifiera l'application des recommandations des missions de supervision et d'audit; et veillera à la cohérence du Projet et de ses PTBA avec les stratégies, politiques et projets en cours. Le CNP se réunira au moins une fois par an en session ordinaire, au besoin en session extraordinaire sur convocation du Président ou à la demande de 2/3 des membres, l'UCN assurera le secrétariat. Le CNP prendra ses décisions par consensus, ou au besoin par un vote.

2.3. *Composition*. Le CNP sera présidé par le Ministre en charge de l'emploi et de la formation professionnelle (MEFP) ou son représentant. Il comprendra un représentant du ministère chargé de l'économie et des finances; du ministère chargé de l'éducation; du ministère chargé de l'agriculture; du ministère chargé de l'élevage et de la pêche; du ministère chargé de la jeunesse et des sports; du ministère en charge de l'environnement; le Directeur national de l'emploi; le Directeur général de l'Agence nationale pour l'emploi (ANPE); le Directeur général du Fonds d'appui à la formation professionnelle et à l'apprentissage (FAFPA); le Directeur général de l'Agence pour la promotion de l'emploi des jeunes (APEJ); le coordinateur de la Coordination nationale du Programme-pays du FIDA (CNPPF); le Directeur national de la formation professionnelle; les Présidents des Conseils régionaux ou leurs représentants; un représentant de l'Assemblée permanente des chambres d'agriculture du Mali (APCAM); de l'Assemblée permanente des chambres de métiers du Mali; de la Fédération nationale des jeunes ruraux (FENAJER); de la Fédération nationale des femmes rurales (FENAFER); de la Coordination nationale des organisations paysannes (CNOP) et un représentant du Conseil national des jeunes.

3. Comité régional de concertation

3.1. *Établissement.* Un Comité régional de concertation (CRC) sera mis en place pour assurer le pilotage du Projet dans chaque région. Le CRC se réunira au moins une fois par semestre en session ordinaire, au besoin en session extraordinaire sur convocation du Président ou à la demande de 2/3 des membres, l'UCR en assure le secrétariat.

3.2. *Responsabilités.* Le CNP aura pour responsabilité i) d'approuver les PTBA préparés par l'UCR du Projet en collaboration avec l'unité technique du conseil régional; ii) de vérifier l'application des recommandations des missions de supervision; iii) de veiller à la cohérence du FIER, de ses PTBA avec la stratégie de développement économique régionale; iv) de veiller à une cohérence dans les approches de mise en œuvre des différents projets et maximiser les complémentarités et synergies entre eux; v) d'informer toutes les parties prenantes sur l'exécution du Projet, discuter les rapports d'évaluation, enquêtes d'impact et rapports de supervision du Projet pour améliorer progressivement sa mise en œuvre; et vi) constituer un forum d'échanges sur les expériences et les actions à mener. Le CRC fera appel, au besoin, aux institutions locales de formation professionnelle et d'insertion économique, aux établissements financiers partenaires, aux projets de développement rural.

3.3. *Composition*. Le CRC sera présidé par le Président du conseil régional. Il sera composé du Directeur régional de l'emploi et de la formation professionnelle; du Directeur régional de la jeunesse et des sports; du Directeur régional de l'agriculture; du Directeur régional de la pêche; du Directeur régional des productions et industries animales; du Directeur régional de la promotion de la femme; du Directeur régional des eaux et des forêts; du Directeur régional de l'ANPE; du Directeur régional du FAFPA; du Directeur régional de l'APEJ; d'un représentant par Conseil de cercle couvert par le Projet; d'un représentant de la Chambre régionale d'agriculture; de la Chambre régionale de métiers; de la FENAFER; de la Coordination régionale de la FENAJER; de la

Coordination régionale de la CNOP; du Conseil régional des jeunes; de la Coordination régionale des ONG; du responsable de l'équipe des conseillers techniques du conseil régional et du Coordinateur régional du Projet.

4. Unité de coordination nationale du Projet

4.1. *Établissement.* L'Agent principal du projet mettra en place une Unité de coordination nationale (UCN) qui disposera de l'autonomie administrative et financière.

4.2. *Responsabilités.* L'UCN sera responsable de la gestion opérationnelle du Projet et aura comme principales tâches: i) la coordination de la programmation budgétaire notamment l'élaboration du PTBA régional et le suivi-évaluation des activités des PTBA; ii) la gestion financière du Projet; iii) la préparation des dossiers d'appel d'offres des travaux, des fournitures et des services et la passation des marchés; iv) le suivi technique et budgétaire des activités et des résultats; v) la préparation des rapports trimestriels et annuels d'activités; vi) la coordination des actions transversales du Projet; vii) l'organisation de la circulation de l'information entre les différents partenaires concernés; viii) l'assistance, l'appui technique, le suivi des UCR du Projet dans la mise en œuvre des différentes activités; ix) le contrôle de la qualité des réalisations et de la performance des prestataires de service; et x) le suivi de la mise en œuvre des orientations instruites par le CNP, la mise en cohérence et la coordination avec les autres projets financés par le FIDA et les partenaires techniques et financiers au niveau national.

4.3. *Composition.* L'UCN sera constituée: i) d'un coordinateur national; ii) d'un expert en promotion de l'emploi des jeunes ruraux; iii) d'un expert en formation professionnelle; iv) d'un spécialiste genre; v) d'un responsable du suivi-évaluation assisté par un spécialiste en gestion des savoirs et communication; vi) d'un responsable administratif et financier; vii) d'un comptable; viii) d'un assistant administratif; et ix) de deux chauffeurs.

5. Unité de coordination régionale du Projet

5.1. Au niveau régional, la gestion du Projet sera assurée par une Unité de coordination régionale (UCR). Chaque UCR sera implantée au sein du Conseil régional, agira sous la coordination de l'UCN, et disposera d'une autonomie de gestion dans sa région d'intervention.

5.2. *Responsabilités*. Les UCR assureront la mise en œuvre des activités et auront pour responsabilités: i) la coordination du Projet à l'échelle régionale et les liens avec le Conseil régional et l'Administration déconcentrée; ii) la coordination, la passation des marchés locaux; iii) l'évaluation des contrats de performance avec les prestataires de services locaux; et iv) le suivi rapproché des activités mises en œuvre dans le cadre du Projet par les différents acteurs (Organisations professionnelles — OP, ONG, services publics déconcentrés, prestataires privés).

5.3. *Composition.* Chaque UCR sera constituée i) d'un coordinateur régional qui sera assisté par un spécialiste en formation professionnelle; ii) d'un spécialiste de l'insertion économique des jeunes ruraux; iii) d'un assistant en suivi-évaluation; iv) d'un comptable; v) d'un assistant administratif; et vi) d'un chauffeur.

B. MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME ET PARTENARIATS

1. Mise en œuvre

Le Projet sous-traitera l'exécution des activités avec des prestataires de service relevant des secteurs associatif, public ou privé. L'UCN établira, en rapport avec les UCR, les cahiers de charge et signera des contrats de performances avec les prestataires de service. Cette approche sera mobilisée pour les activités telles que la définition de l'approche méthodologique et formation des facilitateurs pour la construction de la demande; la conception de produits et l'animation des centres d'alphabétisation; le déploiement du réseau des Maisons familiales rurales (MFR) dans les zones d'intervention du Projet; la définition de l'approche méthodologique pour l'appui aux projets des jeunes et le renforcement des capacités des prestataires.

2. Partenariats

Le Projet travaillera en collaboration étroite avec les i) Directions techniques du Ministère en charge de l'emploi et de la formation professionnelle, les centres de formation professionnelle, les antennes régionales des agences de l'État (ANPE, APEJ, FAFPA) auxquels le Projet apportera un appui institutionnel en termes de formation, d'équipements et d'applications informatiques, de logistiques et d'études facilitant leurs missions d'appui et de suivi du Projet; ii) les Organisations professionnelles agricoles et rurales (OP) telles que FENAFER, FENAJER, CNOP, APCAM, dont les capacités seront renforcées dans le cadre de ce partenariat; et iii) les ONG et bureaux privés prestataires de service intervenant dans les zones cibles du Projet pour la mise en œuvre des différentes activités.

Le Projet travaillera également en partenariat avec les autres projets financés par le Fonds au Mali (Projet d'accroissement de la productivité agricole au Mali — PAPAM, Programme de microfinance rurale — PMR), notamment pour l'échange d'expertise, la prise en charge des activités et des services communs. Dès son démarrage, le Projet formalisera un accord de partenariat tripartite avec le PAPAM où le Projet aidera les jeunes à monter des projets d'activités génératrices de revenus ou de micro entreprises. Ces projets seront présentés pour financement à coûts partagés sur les ressources prévues à cet effet sur le guichet du PAPAM. Le Projet disposera de moyens pour soutenir les projets des jeunes quand l'enveloppe du PAPAM sera épuisée.

Dans le cadre du PMR, les jeunes pourront contracter des prêts auprès des systèmes financiers décentralisés (SFD) de leur région. Afin de faciliter cette démarche, le Projet mettra à la disposition du PMR des moyens pour renforcer les capacités des SFD à répondre aux besoins des jeunes. Le Projet donnera au PMR les moyens d'étendre ses zones d'intervention.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation du produit du prêt et du don.* a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du prêt et du don ainsi que le montant du prêt et du don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie	Montant alloué au titre du prêt (exprimé en DTS)	Montant alloué au titre du don (exprimé en DTS)	Pourcentage de Financement Hors contribution des bénéficiaires
1. Formation	4 790 000	4 790 000	100% HT
2. Ateliers	80 000	80 000	100% HT
3. Contrats de Consultants	440 000	440 000	100% HT
4. Véhicules	200 000	200 000	100% HT
5. Équipements	230 000	230 000	100% HT
6. Génie civil/rural	370 000	370 000	100% HT
7. Subventions	2 000 000	2 000 000	100%
8. Salaires et indemnités	1 480 000	1 480 000	100%
9. Coûts de fonctionnement	130 000	130 000	100% HT ou 82% du montant total
Non alloué	1 080 000	1 080 000	
TOTAL	**10 800 000**	**10 800 000**	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

Contrats de Consultants: désignent les études et l'assistance technique nationale et internationale.

2. *Ratio.* Chaque demande de décaissement sera répartie par le Fonds selon un ratio 50/50 entre le prêt et le don.

3. *Coûts de démarrage*. Les retraits effectués afin de couvrir les coûts de démarrage afférents aux catégories 2, 3 et 9 encourus avant la satisfaction des conditions générales préalables aux retraits ne doivent pas dépasser un montant total équivalent en FCFA à 100 000 Euro.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la Section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur de solliciter des retraits du compte du prêt et du compte du don si l'Emprunteur n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

1. *Suivi et Évaluation*

Un système de suivi-évaluation (S&E) sera mis en place pour servir à l'élaboration d'un manuel de procédures S&E, au renforcement des capacités des acteurs et animateurs du dispositifs de S&E, à l'informatisation du système de S&E et à l'organisation de plusieurs études de base. Le cadre logique du système de S&E sera utilisé tout au long du processus de mise en œuvre du Projet et servira de base pour le suivi des produits, des réalisations et de l'impact du FIER. Il devra être conforme avec les exigences du Gouvernement du Mali et du système de gestion des résultats et de l'impact (SYGRI) du FIDA, et contribuer au système de S&E et de gestion des savoirs et des connaissances déjà mis en place au Mali par l'ensemble des projets en cours.

2. *Manuels*

Le Manuel de suivi-évaluation et le Manuel des opérations ont été approuvés par le Fonds dans les six mois suivant l'entrée en vigueur du présent accord.

3. *Recrutement*

La sélection du personnel du Projet se fera par voie d'appel à candidatures publié dans la presse nationale selon les procédures actuelles de l'Emprunteur sur la base de contrats à durée déterminée renouvelables. Le recrutement de l'ensemble du personnel du Projet et, le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront décidés en accord avec le Fonds. Le personnel du Projet sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement et la gestion du personnel d'appui seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur.

4. *Égalité*

Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse, lors du recrutement du personnel du Projet, ne sera pas admissible. Cependant, l'Emprunteur s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures féminines, notamment aux emplois de cadres à pourvoir dans le cadre du Projet.

Cadre logique

Résumé descriptif	Indicateurs	Moyens de vérification	Hypothèses
But: Contribution à la réduction de la pauvreté en milieu rural dans la zone du projet	taux de malnutrition infantile réduit dans les communes ciblées*° augmentation de l'indice d'accumulation des actifs/biens des ménages ciblés * amélioration de la sécurité alimentaire des ménages* Augmentation du pourcentage des jeunes (hommes et femmes) entre 15 et 24 ans sachant lire*	Enquêtes SYGRI	Stabilité sociopolitique et résilience du cadre macroéconomique
Objectif de développement: Les jeunes ruraux ont accès à des opportunités d'insertion et d'emplois attractifs et rentables dans l'agriculture et les activités économiques connexes	• 100 000 jeunes ruraux bénéficient au moins d'une formation professionalisante (70 000 dans la zone de FIER, 30 000 à l'extérieur) • 65% des activités génératrices de revenus et des microentreprises rurales sont viables après trois ans • 32 000 jeunes ruraux ont un revenu supplémentaire de 750 USD par an (activités génératrices de revenus) et de 1 700 USD par an (microentreprises rurales) • 5 000 jeunes ruraux accèdent à un emploi salarié dans une entreprise rurale	Base de données projet Rapport partenaires Rapports PRODEFPE	Stabilité sociopolitique Bonne gouvernance
Résultats			
Composante 1: Capacités institutionnelles et renforcement de l'offre de formation			
Effet 1: La demande des jeunes ruraux est prise en compte par les institutions en charge de la formation et de l'insertion professionnelle	• 15 500 jeunes ruraux en sortie de formation préprofessionnelle aptes à démarrer une activité économique • 70% des OP soutenues ont intégré des jeunes hommes et femmes dans leurs instances décisionnelles à la fin du projet	Rapports d'activités et de suivi évaluation Rapports PRODEFPE Rapports d'activités CNOP, AOPP, FENAJER; FENAFER	Disponibilité des acteurs à la prise en compte des préoccupations particulières des jeunes;
Produit 1.1: Dispositif d'orientation, de conseil et de régulation opérationnel	• 8 Centres de ressources créés* • 8 dispositifs de facilitation de proximité développés • 80 centres de formation certifiés	Diagnostic des centres de ressources Rapports des Centres de ressources Base de données projet et fichiers des formateurs	Disponibilité de ressources humaines qualifiées et expérimentées pour chacune des régions
Produit 1.2: Organisations de producteurs renforcées pour représenter les jeunes ruraux	• 12 OP ayant un plan stratégique intégrant les jeunes	Rapports post sessions Rapport d'activités des OP	Adhésion permanente et conséquente des jeunes ruraux

Résumé descriptif	Indicateurs	Moyens de vérification	Hypothèses
Produit 1.3: Capacités techniques des Conseils Régionaux renforcées	• Un cadre national et 8 cadres régionaux de concertation intersectorielle créés	PV concertations intersectorielles; Rapports de formation;	L'adhésion des Conseils Régionaux
Produit 1.4: Dispositifs de formation professionnelle mis en place et/ou consolidés	• 20.000 jeunes formés au niveau des maisons familiales rurales, par la formation tutorée et l'apprentissage Dual (50% filles)* •30 000 jeunes alphabétisés (60% filles) •24 centres de formation professionnels renforcés	Base de données du système de suivi-évaluation (SSE) Rapports d'activités des Centres de formation et de ressources	Qualification des formateurs et dispositif de formation suffisante Adhésion permanente et conséquente des jeunes ruraux
Composante 2: Insertion et appui aux initiatives économique des jeunes ruraux			
Effet 2: L'accès des jeunes ruraux aux dispositifs d'appui-conseil et aux services financiers est facilité	• 70% des jeunes ruraux satisfaits par les services rendus •Augmentation de 25 % du taux de financement des initiatives économiques des jeunes dans les SFD	Etudes diagnostiques; rapport de suivi des opérateurs/prestataires; Tableaux de bord/indicateurs des institutions financières	Capacité des dispositifs à produire des résultats au démarrage du projet et dans la durée
Produit 2.1: Dispositifs d'appui conseil créés et professionnalisés	• 80 conseillers en entreprise qualifiés (30% de femmes) et certifiés* • 40 produits de conseils spécialisés à la demande	Rapports des Centres des ressources; Rapports d'auto-évaluation;	Disponibilité de ressources humaines qualifiées et expérimentées pour chacune des régions
Produit 2.2: Mobilisation des financements adaptés aux jeunes	• 5 nouveaux produits financiers spécifiques pour les jeunes créés •17 guichets de proximités établis avec les IMF • Augmentation de 30% du nombre de jeunes ruraux dans le portefeuille des IMF	Rapport d'activités chambres régionales d'agriculture; FENAJER; Opérateurs spécialisés	Disponibilité et Diversité de l'offre de services financiers
Produit .2.3: Création d'entreprises par les jeunes ruraux	•51 000 jeunes porteurs d'initiatives formés par unités mobiles et dans les CFP (50% de filles)* •15 350 activités génératrices de revenus 5 855 microentreprises rurales créées/consolidées •50 groupements d'intérêt économique de services constitués	Guichet de création d'entreprises; Rapport de suivi d'opérateurs spécialisés Base de données SSE Rapports d'activités	Adhésion permanente et conséquente des jeunes ruraux pour les initiatives entrepreneuriales; Capacités des entreprises à intégrer l'approche chantier-école dans leurs activités
Produit 2.4: Innovations techniques et commerciales expérimentées et diffusées	•11 tests d'innovations réalisés	Etudes de faisabilité Rapports des tests	Capacité des institutions de recherche à répondre à la demande d'innovation

*: indicateurs SYGRI.

NB: les indicateurs sont dans la mesure du possible désagrégés par sexe et par âge.